جامعة المنصورة
كلية الآداب

# الإستثمارات الألمانية فى مصر
# ( فيما بين الحربين )

إعداد
د / عزة المتولى أحمد المتولى
دكتوراه فى الآداب
تخصص تاريخ حديث ومعاصر

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة
العدد الرابع والستون – يناير ٢٠١٩

# الإستثمارات الألمانية فى مصر
# ( فيما بين الحربين )

د / عزة المتولى أحمد المتولى

**مقدمـــــة :**

علـى الـرغم مـن التغيـرات التـى طـرأت علـى الإقتصـاد المصـرى ، ومـدى تـأثير ذلـك علـى العلاقات الإقتصادية بين مصر وألمانيا . فقد كان من الطبيعى أن تشارك الأعداد المحدودة من الرعايا الألمان فى مصر فى مجال الأنشطة الإقتصادية والإستثمارات الأجنبية المختلفة التى شهدتها البلاد فى ذلك الوقت .

**١ - الأوراق المالية والنقدية :**

إشتدت درجة تبعية مصر المالية والإقتصادية ببريطانيا ، فقد تم ربط الجنيه المصرى بالقوة بمصير الجنيه الإسترلينى ، وبعد فترة من من الوقت تم ربطه بالغطاء الذهبى . فقد أثر ذلك على تقليص السيادة الإقتصادية للبلاد ، ومن هنا تقاسمت مصر مصير البلدان الخاضعة للإستعمار البريطانى. (١)

ففى ٢أغسطس ١٩١٤ ، منعت السلطات البريطانية تحويل الأوراق المالية إلى ذهب فى البنك الأهلى المصرى ، وأدخلت فى التداول الأوراق المالية النقدية بصورة إجبارية ، وأودع فى الخزينة البريطانية الرصيد الذهبى الخاص بالبنك الأهلى المصرى . وإنتزعت السلطات البريطانية العملة الذهبية والفضية من التداول ، وإستبدلتهما بأوراق نقدية صغيرة . وفى أكتوبر ١٩١٦ م ، تم تبديل الأوراق المالية المصرية بالسندات المالية البريطانية ، وبذلك أصبح الجنيه المصرى يعتمد رسمياً على الباوند الإنجليزى . وكان هذا يعنى إنضمام مصر لمنطقة الإسترلينى. وبذلك حصلت بريطانيا على إمكانية تسديد نفقاتها العسكرية فى مصر بأوراق نقدية ، دون أن تنفق جراماً واحداً من الذهب . وإزدادت كمية الأوراق النقدية فى سنوات الحرب . فقد قدرت بنحو 8250 ألف جنيه إسترلينى فى نهاية عام ١٩١٤ ، غير أنها إزدادت فى نهاية عام ١٩١٩ إلى أكثر من ثمانية أضعاف ، وأدى هذا التضخم النقدى إلى إرتفاع الأسعار، ولاسيما أسعار اللوازم الضرورية التى يحتاج إليها الشعب المصرى . (٢)

وإنخفضت قيمة الجنيه الإسترلينى ، ومن ثم إنخفضت قيمة الدين التى تدين بها بريطانيا لمصر بمقدار ٣٠ % . وقام البنك الأهلى المصرى بدفع نفقات الجيوش البريطانية ، وثمن إحتكارات الصادرات ، بالإضافة إلى ثمن شراء محصول القطن المصرى كله بالعملة الورقية المصرية . لهذا فقد تضخمت قائمة الدفع المضمونه بسندات على الخزانه البريطانية ، وبذلك زادت مدينات بريطانيا وزادت ديونها عن ٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ ، ووصلت إلى ٩٥ مليون جنيه عام ١٩٤٣ م . (٣)

بينما صدرت الأوامر إلى مكاتب المقطم السكندرى ، للقيام بإجراءات إستثنائية فى سوق

الأوراق الماليـة ، وذلـك بسـبب الموقـف الـدولى ، بدخول بريطانيا الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا . حيـث إجتمعـت لجنـة بورصـة الأوراق الماليـة ، وأصدرت قرارها بوضع حد أدنى للأسعار . (٤)

فى حين كانت المبالغ التى دفعتها مصر لنفقات الحرب من أهم أسباب الإرتباك المالى فى مصر بعد الحرب ، والسبب الأساسى للتضخم وهبوط القيمة الشرائية للجنيه المصرى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع تكاليف المعيشة والغلاء الفاحش فى الأسعار ، والذى بلغ فى بعض الأحيان إلى ٣٥٠ % بالنسبة لما كان عليه الحال قبل الحرب.(٥)

ففى النهاية إرتبط سوق الأوراق المالية ، بسوق تصدير القطن المصرى ، فى سنوات الحرب العالمية الأولى. (٦) وعندما قطعت مصر علاقاتها الإقتصادية بمصر ، وبالتالى توقف ترويج القطن المصرى فى الأسواق الألمانية ، مما أثر ذلك على تراجع سوق الأوراق المالية . بينما نشطت المعاملات التجارية بين البلدين فى فترة العشرينيات وبداية الثلثينيات من القرن العشرين ، حيث أدى ذلك إلى إرتفاع سوق الأوراق المالية مرة أخرى . بينما تراجعت مرة أخرى فى سنوات الحرب العالمية الثانية . مما كان لهذا أثرة على إرتفاع أسعار الشراء والبيع ، وإضطرابها خلال هذه الفترة .

**٢ – الإستثمارات الألمانية فى مجال البنوك :**

تأتى أهم وأقدم ميادين النشاط الألمانى فى مصر فى مجال البنوك الخاصة والإقراض الحكومى . وكانت هذه البنوك قد أخذت طريقها إلى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حيث بلغت ذروة نشاطها فى عهد الخديو توفيق ، وعهد الخديو إسماعيل. فقد أخذ هذان الحاكمان ، وخاصة الخديو إسماعيل فى فتح أبواب مصر واسعة للقروض الخارجية والإستدانه من بنوك ربوية بفوائد عاليه ، من أجل الإنفاق على العديد من المشاريع . (٧)

**أ – البنك ( الألمانى الشرقى) Eastern Jermany Bank:**

أسس هذا البنك عام ١٩٠٩ م ، وهو أول بنك تجارى كان يمارس نشاطه فى مصر . ويعتبر هذا البنك فرع من الفروع البنكية الكبرى بألمانيا.(٨) فى حين بلغ رأسمال هذا البنك عند تأسيسه ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ماركاً ، وإتخذ هذا البنك مقراً بشارع المناخ بمدينة القاهرة ، ثم ما لبث أن فتح لنفسه فروعاً أخرى داخل القاهرة ( الموسكى ظن وميدان الكانتو) ، وأخرى خارج القاهرة فى الأسكندرية ، وطنطا ، والمنصورة ، وبورسعيد ، والسويس ، وبنى سويف ، والمنيا . (٩) و مارس هذا البنك نشاطه فى مصر ، شأنه شأن البنوك الألمانية الأخرى خارج ألمانيا . وإستمر فى مواصلة عمله فى مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، غير أنه وضع تحت الحراسة البريطانية بعد الحرب . فقد عينت السلطة العسكرية البريطانية مراقباً من قبلها لإدارة أعمال البنك . وكانت مهمة هذا المراقب تنحصر فى الإحتفاظ بأموال البنك ، غير أن هذا البنك أخذ يمارس نشاطه رغم الضغوط البريطانية عليه فى عام ١٩١٥ . بالرغم من ذلك فقد توقف نشاطه

ولم يعد إلى مزاولة أعماله بصورة طبيعية فى مصر ، إلا بداية من عام ١٩٢٦ . (١٠)

وواجه هذا البنك العديد من المشاكل أثناء نشاطه ، ومن تلك المشاكل التى تعرض لها؛ أزمته فى عام ١٩٣١ ؛ بسبب تسليفه أموال مقترضة لمدة قصيرة فى عمليات طويلة المدة . وظهر هذا الضعف فى سيولة البنك ؛ عندما إمتنعت برلين عن إمداده بأموال سائلة ؛ بسبب إضطراب الحالة المالية فى أوربا آنذاك . وتوقف هذا البنك عن العمل فعلاً فى عام ١٩٣١ ، وقدم دفاتره إلى المحكمة المختلطة بالأسكندرية . بينما تدخل البنك الأهلى المصرى لإنقاذ هذا البنك وأدار شئونه أثناء فترة توقفه ، وقام بفحص أوراقه ومستنداته ، وقدم الحلول والمساعدات لهذا البنك. وقدم البنك الأهلى إقتراح للبنك الألمانى الشرقى ؛ بصرف ذ انسبة مئوية من الحسابات الجارية إلى ان وردت إليه الأموال من برلين . ومن ثم عاد هذا البنك إلى ممارسة أعماله البنكية . وغير هذا البنك إسمه بعد ذلك ليصبح بإسم بنك درسدن Dresdner Bank. (١١)

**ب – بنك ( درسدن الألمانى )Dresdner Bank:**

إختص هذا البنك بالمعاملات التجارية فى زمن الحرب العالمية الأولى . فقد أكد مدير فرع هذا البنك بالقاهرة وعندما إصطدم التغلغل الإقتصادى الألمانى فى المشرق العربى بمعارضة كل من بريطانيا وفرنسا ، وهما الدولتان اللتان كانتا تسيطران على هذه المنطقة . فقد أكد الوزير الألمانى المفوض ، ومدير بنك ( درسدن ) Dresdenr Bank فى القاهرة أكثر من مرة ، أن وجود أية صفقات بين هذا البنك وبين الشركات المصرية ، لا يمكن أن تتم إلا بموافقة السلطة البريطانية . (١٢)

وما لبث هذا البنك أن دخل فى مشكلة أخرى وهى ؛ إخضاعه لتدابير الحراسة فى ١٩٣٩ ، شأنه فى ذلك شأن البنوك الإيطالية ، ومعاملته كبنوك ممثلة لأعداء بريطانيا فى مصر . وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية رفعت الحراسة ، ولم يعد هذا البنك لمزاولة عمله مرة أخرى .(١٣)

**ج – ( بنك الدويتش) Deutsche Bank und Disconto Gesellschaft :**

فى حين كان هذا البنك من أهم البنوك الألمانية فى ألمانيا ، فقد كانت له معاملاته البنكية مع المفوضية الملكية ببرلين منذ عام ١٩٢٥ . وكان هذا البنك على إتصال مستمر بالبنك الأهلى بالقاهرة ، وكان على إتصال بالشركات الألمانية الموجودة بالقطر المصرى ، فقد كان هذا البنك يقدم ضمانات للشركات أو الشخاص الذين يتقدمون فى المناقصات التى تعلن عنها من وقت لآخر . (١٤) لهذا طلب المسئولون المصريون فى برلين من الحكومة المصرية بإمكان إنشاء فرع أو إثنين معتمدين لهذا البنك فى مصر نظراً لتعاملاته مع البنك الأهلى المصرى . وإستمر نشاط هذا البنك حتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين . غير أن نشاطه توقف بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية . (١٥)

هذا بالإضافة إلى بعض البنوك الألمانية الأخرى التى كانت تزاول نشاطها الإستثمارى فى مصر ، غير أنه سرعان ما توقف هذا النشاط عند بداية

الحرب العالمية الأولى ، وكان من أمثلة هذه البنوك : بنك الأناضول ( وهو بنك ألمانى – يونانى ) ، وبنك العقارى الألمانى لم يقتصر الأمر على البنوك الألمانية فى مصر ، وإنما فتحت بعض البنوك الألمانية فى ألمانيا ، أبوابها أمام عدد من المصريين ، من أجل التدرب على الأعمال البنكية ، ونقل الخبرة الألمانية فى هذا المجال إلى مصر. (١٦)

على الرغم من ذلك ، فلم تحاول البنوك الألمانية فتح فروع أخرى لها فى مصر ، أو إنشاء بنوك أخرى مساهمة جديدة ، وإكتفيت البنوك الألمانية فى مصر بتعيين ممثل مقيم فى البلاد ، لتسهيل عمليات الشركات الألمانية الكبرى ومتابعة الأعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية . (١٧) ويرجع ذلك لما تعرضت له البنوك الألمانية من مشاكل فى فترات الحروب التى مرت بها مصر . وما تعرضت له من مضايقات من قبل السلطة البريطانية فى مصر ، بإعتبارها مؤسسات خاضعة لأعدائها .

**٣ – الإستثمارات الألمانية فى مجال الشركات :**

ففى فترة العشرينات من القرن العشرين ، أخذت رؤس الأموال الأجنبية – خاصة الألمانية – تفد على البلاد من جديد . فقد كانت تحمل فى طياتها العديد من المشروعات الصناعية بمشاركة رأس المال المصرى . ففى عام ١٩٤٢ ، تلقت مصلحة التجارة والصناعة المصرية عن طريق وزارة الخارجية إقتراح من شركتين ألمانيتين :

الشركة الأولى : كانت تطلب مساعدة الحكومة المصرية فى العمل على إنشاء وصناعة السوبر فوسفات وبعض الصناعات الكيماوية بمصر ، وأجابتها الحكومة المصرية بأنها وإن كانت لا تشترك بنفسها فى المشروعات الصناعية ، إلا أنها لا تتأخر فى المشاركة فى عمل الإرشادات بواسطة المصالح الفنية التابعة لها فى هذا الشأن.

أما الشركة الثانية : فقد تقدمت بمشروع عن صناعة صب الحديد ، وتطلب من الحكومة المصرية مساعدتها فى تنفيذ هذا المشروع ، بعمل مباحثات فنية مشتركة وإشراك رؤوس الأموال المصرية معها فى هذا المشروع . غير أن الحكومة المصرية أجابتها عن طريق مصلحة التجارة بأنها لا تشارك فى تلك المشروعات . ولكن يمكنها أن ترشد هذه الشركة عن أسماء أصحاب المصانع من المصريين الذين يمكن التعامل معهم . وفى عام ١٩٢٥ ، جاءت وفود من قبل بعض المصانع الأجنبية للتشاور مع تجار الواردات وغيرهم من المصريين للمشاركة فى إنشاء بعض المصانع الجديدة فى مصر لإنتاج الكبريت ، وصناعة الأحذية والورق وغير ذلك . وبالفعل تمت الموافقة من الحكومة المصرية على إنشاء تلك الصناعات والتى عرضت بالفعل على مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٩ يونيو ١٩٢٥ ، حيث وافق على تلك المقترحات ، معللاً ذلك بأن تلك الصناعات تعود على البلاد بالفائدة . وطالبت الحكومة الوزراء بضرورة تخصيص أرض يقام عليها تلك المصانع بعيداً عن العمران . (١٨)

وتقدمت شركة R . A venarius الألمانية ، بمدينة شتوجارت بألمانيا ، بطلب للحكومة المصرية ، وذلك من أجل عمل تحريات عن المركز المالى والتجارى لمحلات تابعة لها Maris Camilleri فى مدينة الأسكندرية ، وقامت مصلحة التجارة والصناعة بإبلاغ هذه الشركة من معلومات عن هذا المركز . (١٩)

بالإضافة إلى تعاقد بعض الشركات الألمانية مع نظيرتها المصرية ، من أجل توريد الآلات الصناعية ، كما حدث وأن تعاقدت شركة أوتولوف بعد مفاوضات دامت أكثر من ستة أشهر مع شركة المهندس لبيب نسيم ، على عقد مقداره ٣٥ مليون جنيه ، تورد بها ألمانيا آلات ، على أن تأخذ ثمنها من خام الحديد المصرى .(٢٠) وبإقتراح من وزارة المالية مقدم إلى الحارس على أملاك الرعايا الألمان فى مصر . تم إفتتاح مصنعين ألمانيين ، أحدهما لصناعة الأدوات الكهربائية والآخر لصناعة الكبريت . فقد تم السماح للرعايا الألمان الذين إستثنوا من الأمر العسكرى الخاص بالتعامل مع الرعايا الألمان بممارسة نشاطاتهم الإقتصادية . (٢١)

لم يقتصر الأمر على التبادل التجارى بين مصر وألمانيا عند هذا الحد فقط ، بل وصل إلى تصدير مصر للحلى ، حيث تعاملت بعض الشركات الألمانية لإستيراد هذا المنتج مثل شركة هورا ، التى أخذت تروج هذا النتج فى الأسواق الألمانية وتوزعه على بعض المحلات مثل محل G.Knoll ، ومحل Masion hora S . A وكان ذلك يتم من خلال إبراز المستندات الجمركية . (٢٢)

وتعاقدت وزارة الصحة المصرية مع بعض شركات الأدوية الألمانية لتمويلها بمايحتاج إليه الشعب المصرى من أدوية وعقارات طبية ، فقد إستوردت مصر بعض الأدوية والمنتجات الطبية والمواد المخدرة التى كانت تستخدم فى العمليات الجراحية . ونشطت هذه التجارة بصفة خاصة فى عشرينات القرن العشرين . (٢٣)

وإذا كانت تلك أهم أنواع التجارة التى مارسها وكلاء الشركات الألمانية فى مصر ، فإن هذه الشركات إهتمت بتوريد مهمات وتركيب لوازم خطوط السكك الحديدية ، حيث كانت هذه الشركات قد لعبت دوراً هاماً فى هذا المجال ، فقد نافست الشركات البريطانية لأنها أخذت تروج هذه المنتجات بسعر أقل وأداء أسرع من نظيرتها البريطانية . (٢٤) هذا إضافة إلى أن وردت ألمانيا إلى مصر بضائع غير معتاد عليها ، كالفحم الذى إستخدم لأغراض السكك الحديدية ، وتوريد كل ما يلزم من آلات لبناء الثكنات العسكرية . بالإضافة إلى عمل الشركات الألمانية فى مجال المقاولات فى مصر للعمل فى بناء العديد من المشاريع الإنشائية وإقامة صوامع الغلال ، وغير ذلك ..... (٢٥)

## ٤ – الإستثمارات الألمانية فى مجال السكك الحديدية والنقل الجوى :

### أ – شركة سكة حديد الدلتا المصرية :

شاركت رؤوس الأموال الألمانية فى تأسيس شركة حديد الدلتا المصرية . على الرغم من أن هذه الشركة مسجلة فى لندن بأنها شركة بريطانية . وترجع مشاركة رؤوس الموال الألمانية فى هذا

المشروع إى عام ١٨٩٧ ، وذلك عندما تأسست شركة تعرف بإسم شركة السكك الحديدة الإقتصادية المصرية برأس مال كان معظمه ألمانى . ومنحت الحكومة المصرية هذه الشركة إمتياز مد وتشغيل خطوط حديدية ضيقة فى منطقة دلتا مصر ، وذلك لتوظيف أموالها الألمانية ، وللمساهمة فى ربط مدن وقرى الدلتا . ومع بداية إتجاه هذه الشركة للعمل والتنفيذ فقد إتحدت مع شركة بريطانية وكونت شركة سكك حديد الدلتا المصرية وسجلت هذه الشركة أوراقها فى لندن وعملت فى مصر كشركة إنجليزية منذ عام ١٨٩٧ م . وإستطاعت هذه الشركة أن تمد خطوطها بين عدد من المدريات فى الدلتا ، فشملت مديرية الشرقية والغربية و البحيرة . وأنشأت فى قراها المحطات والمخازن والتى أنشأت بين عامى ١٨٩٨ وعام ١٩١٩ . فى حين كانت هذه الشركة كانت عبارة عن مشاركة بين الجانبين الألمانى والإنجليزى . (٢٦)

**ب – <u>الإستثمارات الألمانية فى المجال الجوى</u> :**

أرادت ألمانيا إنشاء خط جوى يربط بينها وبين مصر ، فقد دارت المحادثات بين الجانب الألمانى والجانب المصرى فى هذا الشأن ، حيث إستغرقت هذه المحادثات جانباً من الزمن ١٩٣٦ – ١٩٣٨ م . وظهر هذا المشروع فى مد خط الطيران الألمانى بين برلين – إلى أتينا – إلى القاهرة . فقد كانت الشركة الألمانية للملاحة الجوية Lufthansa ، ترغب فى مد خطها الجوى إلى القاهرة عن طريق رودس وأعربت عن أملها فى مد هذا الخط فيما بعد إلى ما وراء الحدود المصرية ، حيث كانت السلطات الألمانية ترغب فى هذا المشروع لما فيه من توطيد للعلاقات الثقافية والتجارية بين البلدين ، وأعربت هذه السلطات أن هذا المشروع سيتوقف فيما بعد على مبدأ المعاملة بالمثل . بينما قام وزير ألمانيا المفوض بمصر بعرض مشروعاً بالترخيص بإجراء الرحلات الجوية التجريبية على هذا الخط . (٢٧)

ومن ثم كانت فقد وجدت بنوداً لهذه الإتفاقية بين الحكومة المصرية والحكومة الألمانية ، من أجل إنشاء خط طيران يمر بينهما . حيث تضمنت المادة الأولى : بأن سمحت حكومة جلالة ملك مصر للشركة الألمانية هانزايتبير بإنشاءخط طيران منتظم لنق الركاب والبضائع والبريد عن طريق فينا – بودابست – بلجراد – صوفيا – أثينا – رودس – القاهرة ، والعكس . ووافقت الحكومة المصرية على طلب هذه الشركة بإمكانية مد هذا الخط فيما بعد خارج الحدود المصرية ، وسهلت للشركة الألمانية بعض القيود ، حيث تضمنت المادة الرابعة من هذه الإتفاقية ، معافاة الطائرات بما تحمله من اللوازم الضرورية لإستعمالها والتى تستهلكها من الرسوم الجمركية . فى حين تضمنت المادة الأولى والثانية من هذه الإتفاقية تشييد المنشآت الفنية وزيادة أو تعديل فى طرق سير الطائرات أكأماكن هبوط لها ، وما إلى ذلك . وتم العمل بهذا الإتفاق حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤١ م ، حيث كان الشرط المبنى عليه هذه الإتفاقية ، أن تتجدد كل خمس سنوات من نفسها أ ما دام أحد الطرفين لا يطلب إبطالها ، أو تعديل لبعض بنودها . كما كان يشترط أن يكون

الإعلان فى حالة الإبطال أو التعديل للشروط ، يتم قبل عام من إنتهاء العقد . (٢٨)

أما فيما يختص بطلب الشركة الألمانية بأخذ التصاريح اللازمة للمرور من أجل الرحلات التجريبية بين البلدين ، فقد أعربت الحكومة المصرية بأنه لابد من معرفة البيانات المطلوبة لكل رحلة تجريبية على حدة ، وخاصة معرفة البيانات الخاصة بالطائرات التجارية الكبيرة ، مبينةً جهة الوصول والغرض من هذه الرحلة ، بالإضافة إلى أخذ البيانات المعتاد تقديمها . (٢٩)

كما كان يحدث فى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين ، وذلك بأخذ بيانات الطائرات التى كانت تمر على القطر المصرى ، من منطقة القناة عند مدينة القنطرة متجهة فى رحلاتها إلى جنوب إفريقيا . (٣٠)

غير أن الحكومة المصرية شرعت فى تطبيق بعض القيود على الطائرات الألمانية خاصة الطائرات التجارية ، وشددت هذه الإجراءات قبيل إندلاع الحرب العالمية الثانية ، فقد أخذت حذرها لمرور هذه الطائرات وذلك بالبحث فى أسباب الرحلات الفردية والتجارية . (٣١) لكنه بإرتباط مصر بمعاهدة الصداقة مع بريطانيا ، ودخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا ، فقد إضطرت مصر إلى فرض القيود والعراقيل على المجال الجوى بصفتها حليف لبريطانيا .

### ٤ – بعض المؤسسات الألمانية التجارية الأخرى :

عندما تراجعت التجارة وأغلقت معظم المؤسسات التجارية الألمانية فى مصر ، كان ذلك منذ بداية الحرب العالمية الأولى بدخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا . حيث أعلن النبى ( القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ) : " أنه بمقتضى الإعلان الصادر فى ٢١ أبريل ١٩١٦ ، وإعلانات أخرى صادرة فيما بعد تكمله – قد منع الإتجار مع بعض أشخاص ومحال تجارية وإن كانوا غير مقيمين فى بلد معاد كما هو منصوص عليه على الأخص فى الإعلانات المشار إليها ...." (٣٢)

وفى ظل الظروف الصعبة التى كانت تواجهها السوق العالمية ، حيث لعبت الفرص الصغيرة فى البلدان العربية بصفة خاصة مصر دوراً هاماً فى بعض المؤسسات الألمانية ، مثل مؤسسة أوتو وولف رينمتال بدرسيج Rheinmetall – Borsing ، ومؤسسة فروستال Ferrostaal ، وغيرها وإهتمت ألمانيا إهتماماً كبيراً بالأسواق العربية ، حيث تعارض التغلغل الإقتصادى للبلدان العربية مع الدول المسيطرة على هذه المنطقة . بينما أكد الوزير الألمانى المفوض فى القاهرة ، بأن أى صفقات على المدى البعيد لا يمكن التوصل إليها إلا بموافقة بريطانيا . فقد رؤى أن الموقف سيكون مخالفاً فيما لو كانت البضائع الألمانية من نوع أفضل من البضائع البريطانية ، أو لو قامت المؤسسات الألمانية بدور المنفذ للعقود التى تجريها المؤسسات الألمانية على إجراء الصفقات . وفى عامى١٩٣٧ – ١٩٣٨ م ، بذلت المؤسسات الألمانية جهوداً لإجراء صفقات تجارية مع مصر لتزويدها بالعتاد الحربى ، ومنحها إمتياز إستخراج خام الحديد فى أسوان بالإضافة إلى القيام ببناء المصانع الحربية ، ومصانع

للسماد وإنشاء مؤسسات كهربائية . غير أن هذه المحاولات قد فشلت . فقد كان من المتوقع فى ظل هذه الظروف أن تحاول ألمانيا توسيع علاقاتها الإقتصادية ، غير أن العملاء الألمانيين فى مصر كانوا يكرسون إهتماماتهم إلى حد كبير لوجهات نظر السياسية الحاكمة . فقد كانوا يعتقدون أن الزعماء العرب الذين يميلون إلى ألمانيا سوف يكونون أميل إلى المؤسسات والبضائع الألمانية . (٣٣)

بينما فرضت الضرائب على البضائع الألمانية ، (٣٤) فقد نص الأمر العسكرى رقم ١٧٧ لعام ١٩٤١ ، بأنه يجب إستخراج رخص لإستيراد البضائع ، خلال ستة أشهر مبتدأة من أول نوفمبر لعام ١٩٤١ ، وما يتم شحنه قبل أول أبريل ١٩٤٢ فقد كان غرض بريطانيا من وراء هذا ، أن تقوم بتسويق منتجاتها الصناعية داخل القطر المصرى وتضييق الخناق على منتجات ألمانيا الصناعية داخل الأراضى التابعة للإمبراطورية العثمانية . (٣٥)

بينما عملت بريطانيا على تأمين بضائعها التى تدخل إلى القطر المصرى حيث نص منشور وزارة المالية رقم ١٩٩ – بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤١ ، وكان هذا من أجل ضرب البضائع الأجنبية الأخرى (الألمانية) بما يلى :

١- التأمين ضد أخطار الحرب والبحر على البضائع التى تستورد من إنجلترا بواسطة وكيل الحكومة المصرية بلندن .

٢- إجراء التأمين من أخطار الحرب على البضائع المذكورة فى مكاتب التأمين التابعة للحكومة البريطانية ، بالأسعار التى تحددها هذه الحكومة والتأمين ضد أخطار البحر لدى إحدى شركات التأمين من الدرجة الأولى بإنجلترا .

٣- أن تكون القيمة المؤمن عليها مساوية لثمن البضائع ومصاريف الشحن والتأمين عليها حتى تصل إلى الموانئ المصرية .(٣٦)

غير أن وزارة المالية المصرية قد أضافت بعض الملحوظات على هذا المنشور ، وذلك حتى لا يقتصر إستيراد البضائع من دولة إنجلترا وحدها ، بل يمكن أن يتعدى هذا الإستيراد دولاً أجنبية أخرى ، كان من ضمنها دولة ألمانيا ، حيث أضافت الحكومة المصرية :

١- أن يسرى التأمين أيضاً على ما يستورد من بضائع بطريق البحر من بلاد غير إنجلترا .

٢- إذا كان الإستيراد من البلدان الأجنبية الأخرى فيعمل التأمين ضداخطار الحرب للمكاتب الحكومية أو إحدى شركات التأمين من الدرجة الأولى بتلك البلاد ، أو إحدى شركات التأمين المصرية المسجلة التى يمكن أن يكون لها فروع أو وكلاء فى إحدى هذه البلاد (الأجنبية) . (٣٧)

٣- أن يضاف على القيمة المؤمن عليها زيادة تتراوح بين خمسة وعشرة فى المائة تبعاً للزيادة التى تكون قد طرأت على قيمة البضائع فى الفترة بين تاريخ التعاقد وتاريخ الشحن على أن يترك التقدير فة هذه الحدود لمن يتولى عن الحكومة عملية الشحن .(٣٨)

بالإضافة إلى ما فرضته مصلحة الجمارك المصرية من رسوم جمركية على المنتجات الصناعية الألمانية الواردة إلى مصر. [٣٩] وما فعلته الحكومة الألمانية بالمثل ، بأن فرضت الرسوم الجمركية على ما يصل إليها من مصر سواء أكانت سلع إستهلاكية أو غير إستهلاكية.[٤٠] بالرغم من تلك القيود الجمركية فقد إستفادة كل من البلدين من هذه العوائد .

وأرغمت ذلك الحكومة المصرية على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، وبذلك فرضت الرسوم الجمركية على كل ما يورد إليها من مصر ، سواء أكانت سلع إستهلاكية ، أو حتى صناديق تضم بعض الكتب . بالرغم من ذلك فقد إستفاد إقتصاد كل من هاتين الدولتين من العوائد الجمركية .على الرغم من تلك القيود التى فرضت على بضائع الدول الأوربية الأخرى غير أنه خلال هذه الفترة، دخلت إلى مصر العديد من البضائع الألمانية وبصفة خاصة الألات الصناعية . التى كانت مصر تستوردا من ألمانيا عن طريق التبادل التجارى بين المحاصيل الزراعية والمنتجات الزراعية المصرية . وبصفة خاصة تبادل محصول القطن المصرى والأرز ، وبعض الخضر والفاكهة فى مقابل إستيراد آلات صناعية ألمانية وإشتهرت ألمانيا بتوريد الآلات الصناعية التى كانت تخص مصانع الغزل والنسيج وإستيراد المعدات اللازمة لإنشاء الكبارى ، بالإضافة إلى الآلت المستخدمة فى مجال العمران. [٤١]

وبهذا لعبت المؤسسات التجارية دوراً كبيراً فى مجال التجارة ، وخاصة عندما وضعت هذه المؤسسات يدها على ممتلكات الرعايا الألمان ، وخاصة بعد أن أعلنت مصر الحرب العالمية الأولى والثانية على ألمانيا ، وأعطت الحكومة المصرية لنفسها الحق فى التصرف فى ممتلكات هولاء الرعايا . [٤٢] ومن ذلك عندما وضعت الحكومة المصرية يدها على منزل مملوك لحكومة ألمانيا ، هذا المنزل الذى آل بمقتضى معاهدة فرساى إلى الحكومة المصرية ، وتم تحويله فى عام ١٩٢٢ إلى مشغل للصناعات النسائية بمدينة الأسكندرية . [٤٣] لم يتوقف نشاط المؤسسات التجارية الألمانية عند هذا الحد من الإتجار فقط ، بل بل أخذت هذه المؤسسات مجراها لتصل إلى مجال الأسلحة ، فقد بذلت جهوداً كبيرة لتزويد المصريين بالعتاد الحربى والأسلحة ، غير أن السلطة البريطانية إتخذت إجراءاتها المشددة دون تنفيذ ذلك .

فحينما أصدر حسين رشدى قراراً بشأن بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى ، حيث تضمنت المادة السادسة من هذا القرار : " بأنه لا يجوز تصدير أى صنف من مصر من الأصناف الآتى بيانها إلا بإذن من الموظف المعين لهذا الغرض . وهذه الأصناف هى : الأسلحة والذخائر وجميع الأجزاء التى تتألف منها . وبارود المدافع أو أى مادة أخرى من المواد المفرقعة ، ..... " . [٤٣] فى حين أصدرت وزارة الخارجية المصرية قرارها بشأن السفن التى تصل النوائ المصرية ، خاصة

السفن التى تتبع دول المحور ( السفن الألمانية )، وذلك بأن لا تأخذ منها أى أسلحة أو ذخائر. فقد شددت السلطات البريطانية والحكومة المصرية على الإجراءات المتبعة الخاصة بالأسلحة والذخائر الحربية ، حتى لا يكون هناك أى سبيل فى الإتجار بها . (٤٤)

على الرغم من هذه الإجراءات المشددة التى إتخذتها السلطة البريطانية والحكومة المصرية ، فإن العلاقات الإقتصادية لم تتوقف بين البلدن . ففى عام ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، أجريت محتدثات بين ممثلى المؤسسات الألمانية وبعض موظفى الحكومة البريطانية ، تتصل ببيع الأسلحة إلى مصر ، وإستمرت هذه المفاوضات حتى بداية عام ١٩٣٨ م ، ولكنها لم تثمر عن نتائج . كما ،أنه لم يكن بإستطاعة ألمانيا أن تحصل على ترضية كبيرة من تطور المواقف السياسية الداخلية فى البلدان العربية ، خاصة مصر . وعندما تم إجراء تعديل وزارى فى مصر عام ١٩٣٩ ، إذ تولى حسين سرى وزارة الحربية بدلاً من حسين صبر ، حيث كان يميل كل الميل إلى أن يطلب من ألمانيا أسلحة تفى بحاجات مصر العسكرية ، غير أن حسين سرى كان ضد التغلغل الإقتصادى الألمانى . وكلما إزداد الخوف من نشوب الحرب ، إزداد تغلغل النفوذ البريطانى داخل مصر. (٤٥) فى حين إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا ، كانت مصر بصفتها دولة حليفة بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ م ، فقد قررت الحكومة المصرية قطع علاقاتها مع ألمانيا ، وإعتقلت الرعايا الألمان بأمر من السلطة البريطانية . ولما كان لهؤلاء من أموال وممتلكات ومؤسسات مالية و تجارية فى مصرالأمر الذى يتضمن المحافظة عليها ، وعلى ما قد يكون للمصريين بها من حقوق وأموال . فقد تقدم حسن نشأت وزير المالية بإقتراح تعيين من يتولى هذه المسئولية من المصريين فى إدارة تلك المؤسسات ، إضافة إلى عدم صرف أموال الألمان المودعة فى البنوك أو صناديق التوفير المصرية ، وتجميد أرصدة هؤلاء . (٤٦)

بينما سعت بريطانيا بالضغط على مصر من أجل قطع علاقاتها تماماً بألمانيا ، مما كان لذلك أثره السئ على نفوس المصريين ، الذين وجدوا فى كل التعاملات البريطانية أسوأ الأثر فى إستنفاذ موارد البلاد وسوء الحالة الإقتصادية. وكان هذا بإعتبار ما كانت تمثله ألمانيا لمصر من أثر كبير على تنمية الإقتصاد المصرى ورواج التجارة المصرية فى الأسواق العالمية.

## المراجـــع


(١) أنور عبد الملك : نهضة مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، صـ ١٢١ .

(٢) لوتسكى : تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ، صـ ٤٤٨ .

(٣) جاك بيرك : مصر الإمبريالية والثورة ، ترجمة / يونس شاهين ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، صـ ٣١١ .

(٤) جريدة المقطم : عدد / ١٥٤٠٢ ، مقال بعنوان / تراجع الأوراق المالية بسبب

الحرب ، مساء الإثنين ٢٠ مارس ١٩٣٩ ، صـ ٦ .

(٥) إبـراهيم شـلبى : تطـور الـنظم السياسـية والدستورية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، صـ ١٥٦ ، صـ ٥٩٤ .

(٦) جريـدة المقطـم : عـدد / ١٥٤٠٢ ، مقـال بعنوان / الأزمة الدولية ( المعارك السياسية قبل معارك الميدان ) ، مساء الإثنين ٢٠ مارس ١٩٣٩ ، صـ١ .

(7)Davids Lands : Bankers and Paashas , London , 1958 , P. 339 -340.

(٨) علـى عبـد الرسـول : البنـوك التجاريـة فـى مصـر ، رسـالة دكتـوراه ، كليـة الحقـوق ، جامعة الأسكندرية ، ١٩٦١ ، صـ ٣٠ .

(٩) جريـدة المؤيـد : عـدد/ ٧١٧٢ ، ٣ ينـاير ٢٩٢٤ ، مقـال بعنـوان / البنـك الألمـانى الشرقى .

(١٠) لطيفـة محمد سـالم : المرجـع السـابق ، صـ صـ ١٦٠ – ١٦٢ .

(١١) نبيـل عبـد الحميـد سـيد أحمـد : النشـاط الإقتصـادى للأجانـب وأثـره فـى المجتمـع المصـرى مـن ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ، الهيئـة العامـة للكتـاب ، القـاهرة ، ١٩٨٢ ، صـ ٢٨٨ .

(١٢) لوكـازهيرزويز : ألمانيـا الهتلريـة والمشـرق العربـى ل ، ترجمـة / أحمـد عبـد الـرحيم ، دار المعـارف ، القـاهرة ، ١٩٦٨ ، صـ ٣٢ .

(١٣) نبيـل عبـد الحميـد سـيد أحمـد : المرجـع السابق ، صـ ٢٨٨ .

(١٤) أرشـيف وزارة الخارجيـة : كـود أرشـيفى / 04638 – 0078 ، محفظة رقم / ٢١٤ ، ملف رقم / ١١ ، وثيقة رقم ( ٤) ، (٥)، بخصوص إضافة بنك أو إثنين من البنوك الألمانية ، ١٩٢٥ .

(١٥) نفس المصـدر : وثيقـة رقـم (١) ، (٢) ، (٣) . ١٩٣٠ . (ملحق رقم ١٢)

(١٦) أرشـيف وزارة الخارجيـة : كـود أرشـيفى / 0078-036947 ، تقريـر مـن قنصـل عـام مصـر بهـامبورج إلـى وكيـل وزارة الخارجيـة المصرية ، ١٩٣٩ ، صـ ٢ .

(١٧) نبيـل عبـد الحميـد : المرجـع السـابق ، صـ ٢٨٨ .

(١٨) أحمد عبد الله الجرف : أثر الحرب العالمية الأولـى فـى تطـور الصـناعة المصـرية (١٩١٨ – ١٩٣٠ ) ، رسـالة ماجسـتير ، كليـة الآداب ، جامعـة القـاهرة ، ١٩٨٦ ، صـ صـ ١٠٦ ، ١٠٧ .

(١٩) أرشـيف وزارة الخارجيـة : كـود / 0075-05034 ، وثيقـة رقـم ١، ٢، ٣، بعنـوان / مكاتبة من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل المالية بشأن طلب شركة بمدينة شتوتجارت الألمانيـة الإسـتعلام عـن المركـز المـالى والتجـارى لـبعض المحـلات التابعـة لهـا بمدينة الأسكندرية .

(٢٠) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى / 0078-024083 ، (ملف سرى)، وثيقة رقم ٨ ، مكاتبات من الوزير المفوض بالملكية المصرية ببرلين إلى رئيس مجلس الوزراء

، ملف بعنوان / جزء ثالث مكاتبات بشأن بيع القطن المصرى فى ألمانيا – ١٩٣٧– ١٩٥٠ .

(٢١) أرشيف وزارة الخارجية: ميكرو فيلم/ ١٥٧، سرى حديث، محفة / ٣٠٠ ، ملف رقم/ ٧/٩/٥٥، مكاتبة من وزارة المالية إلى الحارس على أملاك الرعايا اللمان بمصر ، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٢٢) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : كود / 0078-006195 (ملف سرى ) ، مكاتبات بشأن طلب إعادة تصدير بعض الحلى إلى ألمانيا ، ١٩٢٤ – ١٩٣٥ .

(٢٣) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى / 0078-014056 ، ملف سرى ، وثيقة رقم ١ ، مكاتبة مرسلة من وكيل وزارة الخارجية إبراهيم وجيه إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن / رخص إستيراد المواد المخدرة والأدوية بين مصر وألمانيا ، ١٩٢٣ – ١٩٢٥ .

(٢٤) لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، صـ ١٦٩ .

(٢٥) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى / 0078-024083 ، وثيقة رقم ٦ و ٧ ، مكاتبات من وزير المفوضية الملكية ببرلين إلى وزير الخارجية بشأن إستخدام الخبرة الألمانية فى مجال التعمير ، ١٩٣٨ .

(٢٦) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، صـ١٦٦ .

(٢٧) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى / 0078 – 015551 ، ملف سرى ، وثيقة رقم ١،٢ ، مكاتبات بشأن / طلب مفوضية ألمانيا إنشاء خط جوى بين مصر وألمانيا ، مرسلة من وزير الخارجية ( وافى بطرس غالى ) إلى وزير المواصلات ، ١٩٣٦ – ١٩٣٧ .(ملحق رقم ١٢)

(٢٨) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى / 0078 – 015551 : المصدر السابق ، وثيقة رقم ٤ ، تتضمن بنود الإتفاقية بين مصر وألمانيا .

(٢٩) أرشيف وزارة الخارجية : ملف سرى ، المصدر السابق ، وثيقة رقم ٣ ، مكاتبة من وزير المواصلات (محمود فهمى النقراشى) إلى وزير الخارجية لعام ١٩٣٧.

(٣٠) أرشيف وزارة الخارجية : كود / 0078 – 15482 ، مكاتبة بشأن مرور طائرة ألمانية على الأراضى المصرية متجهة إلى أثيوبيا ، وزارة الخارجية ١٩٣٣ .

(٣١) أرشيف وزارة الخارجية : كود / - 0078 015488 ، وثيقة رقم ١، ٢ ، مكاتبات بشأن طلب مفوضية ألمانيا التصريح لشركة لوفنهانزا القيام برحلتين فى شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٣٩ ، مرسلة من وكيل الدفاع المصرى إلى وزير الخارجية .

(٣٢) جريدة الوقائع المصرية : عدد / ١٠ ، إعلان صادر من القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى فى القطر المصرى ، بعدم الإتجار مع رعايا الدول

الأعداء لبريطانيا ،ألمانيا) ، السنه الثامنة والثمانون ، يوم الإثنين ٤ فبراير ١٩١٨.

(٣٣ ) لوكازهيرزويز : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ، صـ صـ٣٢ ، ٣٣ (٣٤) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى/ -0078 014084 ، وثيقة رقم (٣٥) ، بشأن / جزء رابع مكاتبات بشأن الإجراءات الإقتصادية التى تتخذها الحكومة المصرية بعد وقوع الحرب العالمية الثانية – مكاتبة من وكيل المالية إلى إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة . موضوع عن / الأمر العسكرى رقم ١٧٧ لعام ١٩٤١ بشأن رخص الإستيراد .

(٣٥) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى/ 0078-014084 ، وثيقة رقم (٣٧) ، بشأن / جزء رابع مكاتبات بشأن الإجراءات الإقتصادية التى تتخذها الحكومة المصرية بعد وقوع الحرب العالمية الثانية – مكاتبة من وكيل المالية إلى إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة . موضوع عن / الأمر العسكرى رقم ١٧٧ لعام ١٩٤١ بشأن رخص الإستيراد .

(٣٦) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى/ 0078-014084 ، وثيقة رقم (٣) ، منشور من عبد الحميد بدوى وزير المالية إلى هيئة المراقبة العامة لحسابات الحكومة والمخازن والمراجعة ، بشأن / التأمين على المهمات المستوردة من الخارج بواسطة وكيل الحكومة المصرية بلندن .

(٣٧) أرشيف وزارة الخارجية : كود أرشيفى/ 0078-014084 ، وثيقة رقم (٣) ، منشور من عبد الحميد بدوى وزير المالية إلى هيئة المراقبة –ح